العلاقات السياسية السورية- التركية (١٩١٨- ١٩٤٦)

صباح صالح رضا

ماجستير في التاريخ العرب الحديث و المعاصر/ جامعة دمشق

الملخص:

تأتي أهمية العلاقات السياسية السورية – التركية من كون تركيا هي إحدى بوابات العرب إلى أوروبا وما حولها، وسوريا هي أهم بوابة للأتراك إلى الوطن العربي وما يليه. وبينما يحتم وجودهما في منطقة جيو– سياسية واحدة قيام علاقات تحقق التعاون والتكامل، تفرض المصالح الدولية، والتنافس الإقليمي، والطبقات المتنفِّذة والحاكمة، نمطاً من العلاقات السياسية تتميز بالتوتر وعدم الاستقرار، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستقرار في المنطقة ككل؛ ويحول دون قيام كتلة عربية تستطيع بناء استراتيجيه إقليمية، تحمي المصالح والأمن القومي العربي والإقليمي، و تعوض تركيا عن الحماية والمعونات الغربية.

مقدمة

أهمية العلاقات السياسية السورية – التركية:

في غياب علاقات ممتازة بين سوريا وتركيا، تصل إلى حد التكامل والارتباط المصيري، تصبح تركيا مصدر خطر على العرب عامة وسوريا بشكل خاص، كونها تتحكم بمنابع دجلة والفرات من جهة، ولأنها قد دفعت "طوعاً" لتكون قاعدة لحلف شمال الأطلسي ((دون أن تكون لها مصالح أو اهتمامات أطلسية))،[1] وبالتالي تلتزم بتنفيذ سياسات واستراتيجيات قد لا تكون في مصلحتها الوطنية من جهة أخرى، وبسبب تحالفها الاستراتيجي مع "إسرائيل" من جهة ثالثة. وبالمقابل، تفقد تركيا امتدادها الاستراتيجي وسوقاً استهلاكيةً واسعةً وموارداً هائلاً للطاقة، وتصبح أسيرة تحالفاتها الدولية والإقليمية، بعد فشلها – حتى الآن – في الانضواء تحت مظلة السوق الأوروبية المشتركة . تزداد هذه العلاقات خطورة بعد أن تَكَشَّف للعالم أن منطقة "الشرق الأوسط" هدف لمشروع أمريكي طموح لإعادة ترتيب المنطقة من الناحيتين الديموغرافية والجيو– سياسية تحت أسماء مختلفة منها "الشرق الأوسط الكبير" و"الشرق الأوسط الجديد" الذي يرمي إلى تفتيت المنطقة، بما فيها "الأناضول"، إلى دويلات تابعة تتحكم بالثروات وتؤمِّن سيطرة الغرب عليها بحيث يستحيل على هذه الدول (تحت مظلة العولمة، وآلية اقتصاد السوق، وامتداد نفوذ الشركات عابرة القارات بحماية أمريكية ومظلة دولية توَمِّنها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي؛ وفي ظل

انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة بالتحكم بالسياسة الدولية) أن تكوِّن لنفسها سياسات مستقلة لا تتلاءم والمصالح الغربية.

بانهيار الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وجدت السلطنة العثمانية نفسها تسعى للحفاظ على حدود السلطنة الأساسية، بعد أن انتزعت منها جميع ممتلكاتها الأوروبية والعربية، كما وجدت نفسها أمام سلسلة من المعاهدات التي كرست الهيمنة الغربية من جهة، وفرضت تغيير نظام الحكم إلى نظام جمهوري علماني عام ١٩٢٣، تزعمه "مصطفى كمال أتاتورك"، مما عزلها عن محيطها العربي والإسلامي، من جهة أخرى.

في حين انهمكت "بريطانيا" و "فرنسا" في اقتسام مكاسب الحرب في أوروبا والمشرق العربي (المغرب العربي كان بالكامل تحت الاحتلال الفرنسي والبريطاني)، انسحبت الولايات المتحدة إلى مكمنها خلف البحار، بعد أن حَصَّلتْ نصيبها من غنائم الحرب "ذهباً"، وبعد أن ضمنت لنفسها امتيازاتٍ مماثلة لما حصلت عليه الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية، وأقامت سياسة الباب المفتوح أمام مواطنيها وشركاتها، وتفرغت لنشر شركاتها في الشرق الأوسط تفاوض وتزاحم للحصول على نصيب من امتيازات النفط ، ومؤسساتها العلمية، والخيرية، والآثارية، وبعثاتها التبشيرية، تنتشر في كل مكان مبشرة بالحلم الأمريكي، والحرية والديمقراطية لكل العالم.

في الوقت نفسه كانت "الثورة البلشفية"، التي قامت في روسيا عام ١٩١٧، ترتب أمور البيت الداخلي وتقيم النظام الشيوعي، الذي شكل تهديداً مباشراً للرأسمالية الليبرالية العالمية.

أما شريف مكة "الحسين بن علي" فقد واجه نكسة مؤلمة لأحلامه في قيام "إمبراطورية عربية" يحكمها وأولاده، واضطر إلى إعادة صياغة هذه الأحلام والأطماع بما يتمشى مع الأمر الواقع الذي فرضته معاهدة "سايكس – بيكو" عام ١٩١٦ و وعد "بلفور" بإقامة "وطن قومي" لليهود في فلسطين عام ١٩١٧، بعد أن كان قد استقطب الحركات القومية العربية. أصبحت الحركات القومية العربية أسيرة القيد الوطني المحلي، ودارت الصراعات الداخلية من أجل الحصول على دور أو الحفاظ على المكاسب، كما دار الصراع الإقليمي والمحلي حول من سيقود الوطن العربي والشرق الأوسط على طريق الأحلاف والتنازلات.

كتبت نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ نهاية الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية، وبداية عصر الشركات والاستثمارات متعددة الجنسيات، بحماية من النظام الجديد الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية بكل ما تملكه من زخم عسكري، وسياسي، وعلمي، واقتصادي، ودعائي، وأمني.

بانتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الحرب الباردة، وسياسة الأحلاف، انقسم العالم إلى قسمين يحكمه قطبان:

١- المعسكر الغربي، تقوده وتسيطر على قراره الولايات المتحدة الأمريكية، ويسعى إلى إقامة نظام عالمي، يسيطر على الموارد الأولية والإنتاج الصناعي والزراعي، وإرساء آلية السوق الرأسمالية الحرة.

٢- المعسكر الشرقي، يقوده الاتحاد السوفييتي، ويسعى إلى السيطرة عن طريق نشر الشيوعية، سواء في أوروبا أو في بقية بلدان العالم.

ومع أن بعض الدول والحركات التحررية وجدت أنه لا مصلحة لها في خوض صراعات لصالح أي من الكتلتين المتنافستين على حكم العالم، إلا أن حركة عدم الانحياز التي أسِّسَتْ في "مؤتمر باندونغ" عام ١٩٥٥ لم تستطع أن تلعب الدور الذي كان مقرراً لها في خفض التوتر الدولي وتحقيق السلم العالمي.

أدى قيام الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، إلى اختزال القرار الدولي في منظمة واحدة، ومن ثم حُصِرَ هذا القرار بمجلس الأمن، ثم حُصِرَ بالدول الخمس دائمة العضوية، لتستولي عليه الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق معارك سياسية يكون فيها للمصالح الاقتصادية، والتوازنات الدولية، والأحلاف العسكرية، وسباق التسلح، والتهديد بحرب شاملة، دور أساسي في مصادرة القرار الدولي وسيطرة الولايات المتحدة على السياسة الدولية. وبهذا كانت السياسة في الشرق الأوسط عامة، هي سياسة الولايات المتحدة للسيطرة على المنطقة وثرواتها لصالح الرأسمالية، في ظل الخوف من السيطرة الشيوعية. أما دول أوروبا الغربية فقد تراوحت سياساتها من محاولة الحد من السيطرة الأمريكية، والحفاظ على بعض المكاسب، إلى الاستسلام الكامل ولعب دور مساعد، أو وسيط.

يمكن تقسيم العلاقات السياسية السورية – التركية في الفترة ما بين ١٩١٨ و ١٩٤٦ إلى عدة مراحل اختلفت حسب الظروف المحلية والإقليمية و الدولية التي مرت بها:

أولاً- مرحلة المواجهة العسكرية قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى ولغاية ١٩١٨/١٠/٣٠) :

قبيل توقيع الهدنة بين قوات الحلفاء وحكومة الدولة العثمانية عام ١٩١٨، ساد نوع غريب من العلاقات بين الأتراك والعرب، سوريين وغير سوريين. ففي الوقت الذي كانت فيه قوات "الحسين بن علي"، بقيادة "فيصل بن الحسين" و "توماس ادوارد لورنس"، بمساعدة متطوعين عرب من سوريا وغيرها تقاتل بضراوة ضد الجيش التركي و تشق طريقها من الحجاز باتجاه "دمشق"، وتشكل

حماية لميمنة جيش الجنرال "اللنبي" الذي كان يتقدم بنجاح في الجنوب الغربي من سوريا (فلسطين) باتجاه "دمشق"، كان ضباط وجنود عرب من سوريا وغيرها يقاتلون ببسالة وعناد جنباً إلى جنب مع القوات التركية على مختلف الجبهات ضد قوات الحلفاء؛ ويسهم بعضهم في إنقاذ الجنود الأتراك وتجهيزاتهم من الأسر. يذكر "فوزي القاوقجي" في مذكراته كيف بدأ الهجوم البريطاني الكبير على فلسطين في ١٩١٨/٠٩/١٩؛ واندحار القوات العثمانية وانسحابها بشكل عشوائي باتجاه مواقع خلفية في سورية تمهيداً للانسحاب النهائي، وكيف قُيِّضَ له أن ينقذ شرذمة من الجيش التركي كان "مصطفى كمال" أحد أفرادها، رغم التعليمات الصارمة بعدم الاشتباك مع قوات الحلفاء أثناء الانسحاب. وقد شكر "مصطفى كمال" لـ "القاوقجي" صنيعه قائلاً: ((إنك لم تُخَلّص قواد الجيش العثماني فحسب بل أنقذت شرف الجيش، وإن عملك هذا يجب أن يكون قدوة لضباطنا كافة))؛ ثم أصدر فوراً أمراً تَنُصُّ مادته الأولى على تقديره لمغامرة "فوزي القاوقجي"؛ و مادته الثانية على إسناد قيادة الفرقة له على أن ترتبط بـ "مصطفى كمال" رأساً؛ والثالثة على وجوب متابعة سير الفرقة إلى "درعا"؛ كما طلب منه أن يلتحق به في "الأناضول" إذا سمع بأن "مصطفى كمال" يقود حركة عسكرية فيها وتمنى للعرب التوفيق في سعيهم نحو الحرية والاستقلال.(٢)

يلاحظ من إفادة "فوزي القاوقجي" أعلاه أن مصطفى كمال كانت لديه خطة مسبقة للقيام بتحرك عسكري في الأناضول قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى.

وفي ١٩١٨/٠٩/٢٩ تسربت طلائع قوات "الحسين بن علي" إلى "دمشق"؛ وقد كانت القوات التركية تنسحب باتجاه "حلب". وفي صبيحة ١٩١٨/١٠/٠١ دخلت هذه القوات العربية بقيادة "توماس إدوارد لورنس" والقوات البريطانية "دمشق".(٣)

في أواخر تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٨ كانت القوات التركية تتمركز في "جبال الأمانوس" (مضيق بيلان)، وتعزز مواقعها؛ الأمر الذي أدى إلى قيام غالبية السكان في "أنطاكية" بانتفاضة محلية أسقطت فيها السيطرة التركية وأنشأت قوات شبه عسكرية وأقامت حكومة عربية مؤقتة، تابعة للحكم الفيصلي في "دمشق"، يتزعمها وجهاء محليون وبعض الضباط العرب. وقد جرت اشتباكات بين القوات التركية، يساعدها بعض الأغوات التركمان، وبين القوات العربية في أنطاكية، انسحبت القوات التركية على إثرها إلى عمق "الأناضول".(٤)

يذكر "إبراهيم الشغوري"، أنه في هذه الفترة عُيِّن "إبراهيم هنانو"، وهو من "كفر تخاريم"، حاكماً على "أنطاكية" وتم تكليفه، من قبل "الأمير ناصر" ابن عم الأمير فيصل بن الحسين"، بتطهير

منطقتي "حارم" و "أنطاكية" من الشرائم العثمانية والحيلولة دون وقوع الفوضى التي تعقب عادة كل انقلاب؛ و تأمين الأمن و تثبيت النظام. وفعلاً سار "هنانو" على رأس حشد إلى حيث أُمِرَ فبلغ مدينة "أنطاكية"، بعد أن أقام "حكومة عربية" في "الريحانية" (مركز قضاء حارم). وعندما كانت القوات التركية تنسحب حاول بعض العرب تمزيق العلم التركي، إلا أن "إبراهيم هنانو" منعهم من ذلك، وأمرهم بإنزاله بكل احترام مراعاة للتاريخ الطويل المشترك بين العرب والأتراك قائلاً: ((إن هذا العلم الذي أظل الإسلام و العروبة ستة قرون من واجبه علينا أن يظل محترماً. وإن الشعب التركي الذي لا زال يستظل به هو أخ للشعب العربي وإن تفرقا)).[٥]

تم التوقيع على الهدنة. فوقَّعت الدولة العثمانية ممثلة بناظر(وزير) البحرية"حسين رؤوف بيه" اتفاقية هدنة مع دول الحلفاء، التي مثلها الأميرال "سمرست كالثروب"، في مدينة "مودروس" في اليونان (جزيرة "ليمنوس")، على ظهر سفينة القيادة البريطانية "أغاممنون – HMS Agamemnon" معلنة انتهاء الحرب العالمية الأولى بالنسبة لمسرح الشرق الأوسط، واستسلام تركيا غير المشروط للحلفاء. وقد وضعت الهدنة موضع التنفيذ في ١٩١٨/١٠/٣١.[٦]

ثانياً– مرحلة الركود (١٩١٨/١٠/٣٠ – ١٩٢٠/١٠/٢٧):

شكل توقيع الهدنة في ١٩١٨/١٠/٣٠، وخروج القوات التركية من الأراضي العربية، نهاية مرحلة المواجهة بين العرب والأتراك؛ أعقبتها مرحلة انشغل فيها الأتراك بقوات الاحتلال؛ كما انشغل العرب في سوريا بأوهام النصر والاستقلال واتكل "فيصل بن الحسين" والحركات الوطنية في سورية على وعود بريطانيا فانشغلوا بمؤتمر السلام ومقرراته، يتنقلون بين "باريس" و "لندن" و"دمشق"، والحكومة السورية المؤقتة تقوم بالإدارة الداخلية في ظروف قاسية اتسمت بانعدام الموارد والخبرة الإدارية؛[٧] في حين انهمك الحلفاء في إحكام سيطرتهم على سورية (بلاد الشام) وتوزيع مكاسب الحرب في مؤتمر السلام.

ثالثاً– مرحلة التعاون (١٩٢٠/١٠/٢٧ – ١٩٢١/١٠/٢٠):

كان التعاون السوري – التركي في هذه المرحلة تعاوناً مرحلياً (غير رسمي) بين حركات المقاومة التي نشطت بعد احتلال القوات الفرنسية لدمشق وبين حركة "مصطفى كمال" في الأناضول.

بإنهاء الحكم الفيصلي في سورية الداخلية بعد إنذار "غورو" ، ظهرت في سورية حركات مقاومة عديدة كان من أشهرها حركة "إبراهيم هنانو" في جبل الزاوية؛ كما اشتدت أعمال المقاومة التي قادها "الشيخ صالح العلي" في جبال اللاذقية. وقد قام نوع من التعاون بين هذه الحركات وبين الحركة الوطنية التركية التي كان يقودها "مصطفى كمال" في الأناضول، خاصة بعد أن قامت الحكومة العثمانية بتوقيع معاهدة سيفر (١٩٢٠/٠٨/١٠)، التي فصلت سورية (بلاد الشام) بما فيها "كيليكيا" و "سنجق (لواء) إسكندرون" عن الدولة العثمانية،[٨] وحددت الخط الفاصل بينها وبين المشرق العربي بخط يبدأ من نقطة على البحر المتوسط تمثله الضفة الشرقية من مصب نهر "حسن ديدي – Hassan Dede" و تقع على بعد حوالي ٣ كم شمال غرب "قره طاش بورون"، ثم يمتد باتجاه الشمال الشرق ثم الجنوب الشرقي، بحيث تبقي مناطق "اسكندرونه" و"عينتاب" و "وبيرجيك" و "أورفه" "وماردين" وجزيرة "ابن عمرو" ضمن الحدود السورية؛ ثم تمتد الحدود باتجاه الشرق على طول حدود ولاية "الموصل" حتى تلتقي مع خط الحدود التركية الإيرانية مارة بجنوب "العمادية Amadia" ضمن الأناضول. [٩]

وقد تجلى هذا التعاون بين حركات المقاومة السورية وبين الحركة الوطنية التركية على شكل مساعدات عسكرية تركية ونوع من التنسيق بين الطرفين:

ففي شهر آب / أغسطس ١٩٢٠ سافر "إبراهيم هنانو" إلى "مرعش" لمقابلة مندوب الحركة الوطنية التركية "صلاح الدين عادل باشا" وقد تم الاتفاق على النقاط التالية:

١. أن تقوم حكومة الحركة الوطنية في "أنقرة" بتزويد السوريين بما يحتاجونه من خرطوش (طلقات) ومدفع جبلي واحد أو أكثر.
٢. أن يكون العلم السوري ذا وجهين الأول العلم العربي ويكتب عليه " إنما المؤمنون إخوة" والثاني العلم التركي ويكتب عليه "فأصلحوا بين أخويكم".
٣. أن يؤجل بحث مسألة الحدود بين سوريا وتركيا إلى ما بعد التحرير بحيث تقوم لجنة مشتركة بتعيين الحدود وترسيمها حسب الاتفاق.
٤. أن يقوم بعض الجنود الأتراك بتدريب السوريين على استخدام المدفع الجبلي والمدافع الرشاشة وغيرها.

٥. إن هذه الإعانة أمر أخوي ليس فيه مصلحة ولا مطمع. ويُحكى أن "إبراهيم هنانو" استطاع إنقاذ مجموعة من الجيش الوطني التركي، كانت تشتبك مع القوات الفرنسية، التي يساعدها أحد زعماء القبائل العربية، من الأسر كما أنقذ أسلحتها وعتادها.

وعند عودة "إبراهيم هنانو" نشر بياناً يحث فيه على الجهاد المقدس وأن الذخيرة أصبحت متوفرة ولا حجة للمتخلفين عنه. وتذكر بعض المصادر أن اجتماع "إبراهيم هنانو" بالأتراك قد انتهى بعد توقيع هدنة مؤقتة بين الحركة الوطنية التركية والفرنسيين في ١٩٢٠/٠٩/٠٧. وبعد عودة "إبراهيم هنانو" من "مرعش" وانتشار خبر الاتفاق بينه وبين "صلاح الدين عادل باشا"، أحد القادة العسكريين التابعين لـ "مصطفى كمال" سافر وفد من مجاهدي جبل صهيون إلى "مرعش" بعد أن زودهم "إبراهيم هنانو" بكتاب توصية وعادوا برفقة مدفع وقوة تركية بقيادة الضابط "بدر الدين الشركسي" مع بعض الذخائر، ويحملون الأعلام الموصوفة أعلاه. [١٠] ويؤكد "نجيب عويد"، أحد قادة المقاومة في شمال سوريا، أن الشيخ "صالح العلي" اجتمع بممثل الحركة الوطنية التركية "صلاح الدين عادل باشا" في أحد مراكز الحركة الوطنية التركية قرب "عينتاب"؛ وقد حصل على ٦٠ صندوقاً من الذخيرة و ٢٠٠ بندقية؛ غير أنه يظن أن البنادق لم تسلم إلى "الشيخ صالح" أبداً. [١١] إلا أن مصادر أخرى تذكر أن "الشيخ صالح العلي" أرسل ممثلين عنه إلى تركيا في تلك الفترة دون أن تذكر ذهابه إلى تركيا واجتماعه بممثل الحركة الوطنية التركية المذكور. [١٢] وقد راهن العرب في ذلك الوقت على قيادة "مصطفى كمال" لجبهة عربية تركية في مواجهة الغرب الاستعماري، [١٣] إلى درجة تشبيه "مصطفى كمال" بـ "خالد بن الوليد"، إذ يقول فيه أمير الشعراء أحمد شوقي:

الله اكبر كم في الفتح من عجب يا خالد الترك جدد خالد العرب [١٤]

في ذلك الوقت كانت المفاوضات تجري بين الفرنسي "فرانكلان بوايون" وحكومة "أنقرة" حول عقد هدنة دائمة بينهما. وقبل التوصل إلى اتفاق نهائي قطعت حكومة أنقرة إمداداتها للمقاومة السورية وأوعزت إلى القوات التركية التي كانت تساند المقاومة السورية بالتوقف عن الاشتراك في العمليات؛ كما أوعزت إلى "علي شفيق" (أوزدمير)، المشرف على القوات التركية في سورية والتنسيق بين الحركة الوطنية التركية والمقاومة السورية، بتسهيل لجوء قادة المقاومة في شمال سوريا إلى الأراضي التركية. [١٥]

وبالفعل فقد بدأت العناصر المقاومة تتفكك ويلجأ أفرادها إلى المناطق التركية؛ مما أدى إلى توقف أعمال المقاومة بما فيها تلك التي قادها "إبراهيم هنانو".

من الجدير بالذكر أنه في أوائل شهر أيار/ مايو ١٩٢٠ عقدت فرنسا مع الحركة الوطنية هدنة مؤقتة في "أنقرة" للتحضير لجلاء الفرنسيين عن منطقة "أضنة" وقد تأخر التفاهم مع الفرنسيين بعض الوقت بسبب خرقهم للهدنة باحتلالهم "سنغول داغ – Songuldag" إلا أن الأعمال القتالية كانت متوقفة.(١٦)

وهذا يشير إلى أن اندفاع الحركة الوطنية التركية للتعاون مع المقاومة السورية كان الغرض منه الضغط على الفرنسيين من أجل الوصول إلى أفضل الشروط بالمساومة على مسألة وقف المساعدات للسوريين من جهة؛ كما أن قطع المساعدات عن السوريين وفتح الباب للجوء زعماء المقاومة السورية لتركيا ساهم في تسريع تفكيك المقاومة السورية في الشمال.

في ١٩٢٠/١٢/٢٣ وقعت كل من بريطانيا وفرنسا اتفاقية حول استخدام مياه دجلة والفرات بالنيابة عن سوريا وتركيا والعراق. (١٧)

رابعاً- مرحلة التوتر وقضية لواء إسكندرون (١٩٢١/١٠/٢٠ – ١٩٤٦/٠٤/١٧):

بموجب اتفاقية "أنقره" الأولى في ١٩٢١/١٠/٢٠ بين تركيا وفرنسا سلخت منطقة "كيليكيا" عن سوريا وألحقت بتركيا؛ واعتبر قبر "سليمان شاه" جد السلطان عثمان مؤسس الدولة العثمانية ملكاً لتركيا و إن كان ضمن الأراضي السورية و باستطاعتها إبقاء حرس فيه و رفع الراية التركية فوقه؛ كما نصت المادة السابعة منها على وضع نظام إداري خاص لمنطقة "إسكندرون" و أن تكون اللغة التركية في اللواء لغة رسمية إلى جانب العربية. (١٨) وقد قامت فرنسا بتطبيق هذا النظام الخاص على "إسكندرون" قبل شهرين من توقيع الاتفاق، وهنالك من يذهب إلى حد أن فرنسا قد تركت للجيش الوطني التركي أسلحتها وذخائرها عندما انسحبت جيوشها من "كيليكيا" بموجب هذه الاتفاقية.(١٩)

هذا وقد شكلت الاتفاقية اعترافاً رسمياً من قبل الحلفاء بحكومة "أنقرة" وموافقة "أنقرة" الضمنية على سياسات الحلفاء ومخططاتهم في بلاد الشام. وقد كانت المعاهدة تتفق و مخططات مصطفى كمال من حيث تجزئة المشرق العربي إلى كيانات ضعيفة تحت الانتداب أو الوصاية، ومن حيث تأليب

الشعبين، التركي والعربي، ضد الحكومة المركزية الأمر الذي يقضي على أي أمل لحكومة إسطنبول أو السلطان في أي دعم شعبي تركي أو عربي إسلامي.

حافظت معاهدة "لوزان"، التي وقعتها حكومة "أنقره" مع الحلفاء في ١٩٢٣/٠٧/٢٤ وصادقت عليها "الجمعية الوطنية الكبرى في ١٩٢٣/٠٨/٢٤،[٢٠] على وحدة تركيا في الأناضول، وتركت موضوع الحدود مع سوريا والعراق خارج نطاق البحث، [٢١] كما ثبتت المعاهدة سيطرة تركيا على "كيليكيا" حسب اتفاقية "أنقره" الأولى؛ بعد أن أعلنت تركيا عدم اهتمامها أو وجود مصالح لها في الأراضي التي سلخت عن الدولة العثمانية.[٢٢]

لحظت المادة ١٠٩ من معاهدة "لوزان" ١٩٢٣/٠٧/٢٤ وجوب أن تقوم تركيا بالتشاور مع سوريا والعراق كلما أرادت القيام بأعمال إنشائية على نهري دجلة والفرات. [٢٣]

إن عدم طرح مسائل تعيين الحدود التركية مع سوريا والعراق يدل على وجود خطط غير معلنة تجاه هاتين المنطقتين؛ إذ ترك الأمر للتفاوض بين سلطات الانتداب وبين تركيا فأخْلَتْ كل من الولايات المتحدة وبريطانيا طرفها من المسؤولية من جهة، واحتفظت بأوراق تساوم بها تركيا في مواجهة أي تقارب روسي – تركي، من جهة أخرى.

وفي ١٩٢٦/٠٥/٣٠ عقد المفوض السامي الفرنسي "هنري دو جوفنيل" اتفاقية صداقة وحسن جوار مع تركيا لتسوية الخلافات القائمة بين فرنسا وتركيا حول الحدود الشمالية لسوريا تم بموجبها التنازل عن أجزاء جديدة من الأراضي السورية لتركيا بحجة تصحيح الحدود بشكل نهائي بين سوريا وتركيا. وقد شكلت هذه الاتفاقية مخالفة لأحكام المادة الرابعة من صك الانتداب، التي تنص على عدم جواز تنازل الدولة المنتدبة عن أي جزء من الأراضي السورية الواقعة تحت انتدابها.[٢٤]

تشير اتفاقية "حلب" بين تركيا وسوريا الموقعة في ١٩٣٠/٠٣/٠٥ إلى حق سوريا في مياه دجلة. [٢٥]

وبالرغم من توقيع هذه المعاهدة فقد ظلت الخلافات الحدودية قائمة بين فرنسا وتركيا، مما أدى إلى تعديل الحدود مجدداً بموجب اتفاقية (بروتوكول) مبدئي وقع في ١٩٢٩/٠٦/٢٢. وقد تم توقيع البروتوكول بصورة نهائية في ١٩٣٠/٠٥/٣٠.

إن فصل "لواء إسكندرون" عن سوريا إدارياً، والحقوق الخاصة التي منحت للأتراك في اللواء بموجب اتفاقية أنقرة الأولى، كان إشارة إلى أن هنالك ما يخطط للواء، يختلف في طبيعته عن ما هو مخطط لسوريا ولبنان تحت الانتداب. وقد أدت هذه الحقوق الخاصة إلى تنشيط الأتراك في اللواء

وإظهارهم كأكثرية تستطيع تحديد مصيره. وعندما استقبلت سلطات الانتداب الفرنسية في" أنطاكية"، التي تعتبر أكبر تجمع للأقليات التركية في اللواء، والي "عينتاب" في نيسان . إبريل ١٩٣٤، وسمحت له بالتجول في أنحاء اللواء، تأكدت حتمية إلحاق اللواء بتركيا بموافقة الفرنسيين. وقد أثار هذا الأمر قلق العرب فانطلقت الصحف العربية تتساءل عن هذه الزيارة؛ وتحضر الأرمن الذين هاجروا من "كيليكيا" إلى "إسكندرون" للهجرة من جديد مما اضطر المفوضية الفرنسية إلى الإعلان بأن هذا الأمر لا صحة له وأن فرنسا لا تنوي التخلي عن اللواء.

عندما عقدت المعاهدة السورية – الفرنسية في عام ١٩٣٦ اغتنم وزير خارجية تركيا الفرصة ليؤكد في عصبة الأمم بأن تركيا لها حقوق في "سنجق (لواء) إسكندرون" بزعم أن أغلبية سكانه من الأتراك؛ وطالب بإقامة نظام دولي مستقل تحت حماية تركية – فرنسية فيه، لفك ارتباط اللواء نهائياً بسوريا؛ على الرغم من الوضع الخاص للواء الذي فرضته معاهدة أنقرة لعام ١٩٢١.[٢٦]

وقد أراد الأتراك إثارة الشغب ضد الفرنسيين في اللواء لتحقيق فصله عن سوريا، فكلفوا المقاومين السوريين الذين لجؤوا إلى تركيا بذلك، إلا أنهم رفضوا تنفيذ مخططات الأتراك واضطروا للعودة إلى سوريا.[٢٧]

قلقت تركيا من وجود الوفد السوري في باريس خوفاً من اتفاق جانبي بين فرنسا وسوريا. وقد قام السيد "كامرر" سفير فرنسا السابق في تركيا بإبلاغ وزير الخارجية التركي رسمياً، بتاريخ ١٩٣٦/٠٤/٢٠، بأن فرنسا ملتزمة بمضمون معاهدة أنقرة ولن يكون هنالك أي تبديل في المنطقة.[٢٨]

في ١٩٣٦/٠٩/٢٦، تقدم وزير الخارجية التركي بطلب إلى الحكومة الفرنسية لإجراء محادثات ثنائية حول وضع اللواء، وقد وافقت فرنسا في ١٩٣٦/١٠/٠٢ على ذلك شريطة أن تجري المفاوضات ضمن نطاق المحافظة على حقوق الأتراك التي حددتها اتفاقية أنقرة لعام ١٩٢١؛ إلا أن تركيا ادعت أن إلحاق اللواء بسوريا كان عملاً مضاداً لرغبات السكان، وطلبت عقد معاهدة مماثلة للمعاهدات السورية – الفرنسية مع ممثلي سكان اللواء وقد رفضت فرنسا هذا الطلب.

في ١٩٣٦/١٢/٠٨ اتفقت فرنسا وتركيا على إحالة قضية اللواء إلى عصبة الأمم استناداً لأحكام المادة الثانية من الميثاق؛ وقد بدأ مجلس عصبة الأمم بمناقشة قضية اللواء والاستماع إلى أقوال كل من تركيا وفرنسا؛ وشكلت لجنة للتحقيق في وضع اللواء وتقديم تقرير إلى عصبة الأمم.

في ١٩٣٧/٠١/٠٦ توجه رئيس الجمهورية التركية "كمال أتاتورك" إلى "قونية" وعقد اجتماعاً مع رئيس أركان حرب الجيش التركي حضره كل من رئيس الوزراء ووزيري الداخلية والخارجية، جرى على إثره حشد للجيش التركي على الحدود مع سوريا، ترافق مع اشتباكات بين السكان العرب والأتراك في اللواء؛ كما ساد التوتر والغضب الجماهيري في سوريا وتركيا.

نتيجة للمساعي الحميدة التي بذلها "أنتوني إيدن" رئيس وزراء بريطانيا، وافقت فرنسا على الرضوخ لأي قرار دولي يصدر عن عصبة الأمم بخصوص مصير اللواء.(٢٩)

حاولت حكومتا العراق وتركيا التوصل إلى اتفاق مع سلطات الانتداب حول إبعاد الأرمن والآشوريين عن المناطق الحدودية بإسكانهم في اللاذقية، إلا أن الآشوريين احتجوا لدى سلطات الانتداب في بيروت وطالبوا بإنشاء صحيفة باللغة السريانية تدافع عن حقوقهم.(٣٠)

وفي تصريح لرئيس الوزراء التركي "عصمت إينونو" في باريس قال بأن العلاقات التركية – السورية وطيدة بسبب الصداقة القائمة بين حكومة الانتداب وتركيا.(٣١)

في ١٩٣٧/٠١/٢٧، صدر قرار من عصبة الأمم يقضي بما يلي:

١. فصل اللواء عن سوريا بمنحه استقلالاً ذاتياً في شؤونه الداخلية.
٢. ارتباطه مع سوريا بوحدة جمركية ونقدية.
٣. أن تقوم سوريا بتمثيل اللواء خارجياً. أن يبقى اللواء بلا جيش، حيث تقوم كل من تركيا وفرنسا بحمايته بموجب معاهدة ثنائية.
٤. عقد معاهدة ثلاثية بين تركيا وفرنسا وسوريا لضمان الحدود السورية- التركية.
٥. أن يكون للواء "إسكندرون" نظاماً أساسياً يُطَبَّقُ تحت إشراف مندوب فرنسي تعينه عصبة الأمم. وقد شُكِّلت لجنة دولية كُلِّفت بوضع النظام الأساسي وقد رفعت اللجنة مشروع النظام الأساسي إلى عصبة الأمم في ١٩٣٧/٠٥/٢٥.

اعتبرت تركيا أن ما تم تحقيقه يعد انتصاراً للسياسة التركية. أما في سوريا فقد ساد السخط في الشارع السوري، كما حدث انقسام في صفوف الكتلة الوطنية، واتُّهِمَتْ فرنسا بخيانة الشعب السوري، والحكومة السورية بالتقصير في معالجة قضية اللواء أمام عصبة الأمم. وقد تدهورت العلاقات بين تركيا وسوريا (كشعب) نتيجة لذلك. (٣٢)

انضمت سوريا إلى الاجتماع الذي عقده الأتراك والفرنسيون بخصوص اللواء في جنيف، وحاولت في اجتماع ١٩٣٨/٠١/٢٥ اقتسام اللواء مع تركيا بحيث تدخل "إسكندرون" في الجانب التركي و "أنطاكية" في الجانب السوري، إلا أن "مصطفى كمال" رفض هذا العرض.(٣٣)

في ١٩٣٨/٠١/٢٨ قامت عصبة الأمم بتعيين لجنة خماسية لتعديل قانون الانتخاب في اللواء، إثر اعتراض تركيا عليه، وقد قامت اللجنة بوضع قانون جديد أصدرته في ١٩٣٨/٠٣/٢٨؛ كما بدأت أعمال التسجيل للانتخاب في ١٩٣٨/٠٥/٠٣. ولما فشلت هذه الإجراءات في تأمين الأغلبية التركية في قوائم التسجيل، اتهمت تركيا نائب المندوب السامي في اللواء بممالأة العرب مما أدى إلى استبداله؛ وقد قام النائب الجديد بإقصاء الموظفين العرب، وكلف موظفين من الأتراك بتولي قيادة الدرك والشرطة ورئاسة المخافر؛ وحل الجمعيات والأحزاب العربية، وسجن ونفى العديد من الشباب العرب؛ وأُعلِنَتْ الأحكام العرفية في اللواء. وفي ١٩٣٨/٠٦/٢٢، وإثر حملة شديدة في الصحف التركية ضد لجنة الانتخابات الدولية، تقدمت تركيا بطلب إلى عصبة الأمم لوقف أعمال اللجنة وأيدتها فرنسا في ذلك وقد غادرت اللجنة لواء"إسكندرون" في ١٩٣٨/٠٦/٢٦ دون انتظار تعليمات من عصبة الأمم.(٣٤)

في ١٩٣٨/٠٧/٠٥ اقتحمت القوات التركية حدود اللواء بحجة مساعدة الفرنسيين في الحفاظ على الأمن، مشَكِّلةً احتلالاً مزدوجاً للواء تمت في ظله الانتخابات المصطنعة.(٣٥)

في ١٩٣٨/٠٧/٢٨ عُقِدت في "أنقرة" معاهدة صداقة بين فرنسا وتركيا؛ تعهد فيها الطرفان بعدم الدخول في تحالف سياسي أو اقتصادي أو عسكري موجه ضد أي طرف منهما، وعلى التشاور لضمان قيامهما بالتزاماتهما تجاه المحافظة على كيان "لواء إسكندرون". وفي اليوم التالي لتوقيع هذه المعاهدة قامت القوات التركية بعبور الحدود السورية واقتحام اللواء واحتلال مراكز استراتيجية في العديد من مدنه بحجة مساندة القوات الفرنسية في المحافظة على الأمن والنظام خلال الانتخابات للمرة الثانية.

في أواخر شهر تموز / يوليو ١٩٣٨ استؤنفت أعمال التسجيل للانتخابات التي فازت بنتيجتها الطائفة التركية بـ ٢٣ مقعداً من أصل ٤٠ مقعداً في المجلس التمثيلي وفي ١٩٣٨/٠٩/٠٢ اجتمع المجلس التمثيلي وأعلن استقلال "لواء إسكندرون" تحت اسم "هاتاي Hatay". وفي ١٩٣٩/٠٦/٢٣ عقدت فرنسا وتركيا معاهدة جديدة تم بموجبها ضم "لواء إسكندرون" إلى تركيا؛

وفي نفس اليوم أُرغِمَ المجلس النيابي في اللواء (هاتاي) على التصويت على انضمام اللواء لتركيا. (٣٦)

بهذا أصبح اللواء الولاية الثالثة والستون من ولايات الجمهورية التركية؛ الأمر الذي اعتبرته سوريا مخالفة صريحة للمادة الرابعة من صك الانتداب.(٣٧)

نتيجة للفوران الشعبي في سوريا بسبب فشل الحكومة السورية في المحافظة على "لواء إسكندرون"، بعد رفض الحكومة الفرنسية تطبيق معاهدة ١٩٣٦ مع سوريا، تشكلت معارضة وطنية بزعامة "شكري القوتلي"، اتهمت رئيس الوزراء "جميل مردم" بالتواطؤ، مما أدى إلى استقالتة في ١٩٣٩/٠٢/١٨. (٣٨)

مثلت قضية اللواء قمة التوتر الشعبي بين السوريين والأتراك وقمة التعاون الرسمي بين سوريا وتركيا نظراً للصداقة التي تربط سلطة الانتداب بالحكومة التركية.

لقد أضافت قضية سلخ "لواء إسكندرون" عن سوريا عنصراً جديداً إلى عناصر التوتر في العلاقات السورية – التركية ما زال ينتج آثاره حتى الآن؛ كما بدأت العلاقات السورية – التركية بالتشكل على المستوى الرسمي بين البلدين رغم أن الحكومة السورية آنذاك كانت مقيدة بسلطات الانتداب؛ بالإضافة إلى أن سلخ "كيليكيا" و "إسكندرون" عن سوريا جعل منابع دجلة والفرات جميعها ضمن الأراضي التركية مما أثار مشكلة اقتسام المياه بين تركيا وسوريا والعراق وأعطى تركيا قوة ضغط أكبر على جارتيها سوريا والعراق. وقد أدى نزوح الأرمن من تركيا إلى سوريا بأعداد كبيرة إلى إدخال عنصر جديد ومؤثر في النسيج السكاني السوري.

في ١٩٣٨/١١/١١ انتخب "عصمت إينونو" رئيساً للجمهورية خلفاً للرئيس "مصطفى كمال" (٣٩).

و كردة فعل على سلخ اللواء و سياسة تركيا المجحفة بحق السوريين و التنكيل بهم عمت المظاهرات في مختلف مناطق اللواء و المدن السورية و كان قائد هذه الحركة هو "زكي الأرسوزي".(٤٠) مؤكدة في كل المناسبات على عروبة اللواء أرضا و شعبا مشبها السياسة التركية في اللواء بالسياسة الصهيونية في فلسطين.

و قد بلغ التوتر أوجه عندما اتهم السوريين رئيس الوزراء "جميل مردم" بالرضوخ و التواطؤ مع الفرنسيين و الاستسلام لتركيا، و حاولت جماعة الكتلة الوطنية اغتياله في ١٣/ ٦/ ١٩٣٩،(٤١)

و بالنتيجة انتزع اللواء أخيراً على يد "عصمت اينونو" الرئيس الجديد لتركيا في عام ١٩٣٩ معلنا ضم اللواء رسميا لتركيا.

ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، و سوريا تخضع للاحتلال باسم الانتداب، و لكن انتصار ألمانيا على فرنسا منذ بداية الحرب و استلام حكومة فيشي الحكم في فرنسا عام ١٩٤١ ساعد الحركة الوطنية في سوريا على الاستفادة من كل الظروف و الضغوط الدولية التي كانت تعانيها فرنسا، فقامت بزيادة تصعيد الوضع الداخلي للمطالبة بالاستقلال، لكن تلك الظروف أدت إلى إهمال قضية اللواء إلى حين انتهاء الحرب.

في الفترة من ٢٥/ ٠٤/١٩٤٥ إلى ٢٦/ ٠٦/ ١٩٤٥، و بمناسبة انعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة في مدينة سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية، وجهت الحركة التحررية السورية برقية للمؤتمرين، نشرتها الصحف السورية جاء فيها: ((لقد حان الوقت لمقاطعة اسكندرونة العربية التي انتزعت من سوريا لأن تعاد إلى الوطن الأم))، و في آب / أغسطس عام ١٩٤٥ رفض وزير خارجية سوريا "جميل مردم بك" و وزير خارجية لبنان "هنري فرعون" عرض وزير الخارجية التركي "حسن السقا" القاضي بالتنازل عن اللواء مقابل اعتراف تركيا باستقلالهما. (٤٢)

لكن الشعب العربي في سوريا استمر بإعلان الاحتجاج على سلخ اللواء و رفضه للاحتلال التركي و التنديد بالممارسات الاجرامية بحق عرب اللواء، لكن ردود فعل الحكومة السورية تجاه قضية اللواء في تلك الفترة تميزت بالبرود وعدم الفعالية كون استقلالها مازال غير ناجز بعد و لم يكن لديها جيش وطني موحد و منظم يدافع عن حدودها.

شكل استقلال سوريا وخروج قوات الاحتلال الفرنسية والبريطانية عن الأرض السورية في ١٧/٠٤/١٩٤٦ بداية تشكل العلاقات الرسمية بين سوريا وتركيا.

الخاتمة:

لا بد من التنويه بأن الحراك السياسي والشعبي في سوريا (بلاد الشام)، قبل اندلاع ما سمي بـ "الثورة العربية الكبرى" لم يكن باتجاه الانفصال عن السلطنة العثمانية، بل كان باتجاه اللامركزية ونوع من الحكم الذاتي رغم سياسة التتريك التي اتبعتها حركة "الاتحاد والترقي" التي نشأت من رحم الحركة الماصونية الدولية. وذلك يعود إلى أسباب كثيرة:

- منها أن الأتراك قد دخلوا النسيج الاجتماعي للشعب العربي، وخاصة في بلاد الشام والرافدين، بحكم كون المنطقة العربية ممرا للهجرات والغزوات والتجارة الدولية وعمليات الهجرة والاستقرار الناجمة عن ذلك، ثم جاءت الدولة الإسلامية لتعزز هذا الاندماج تحت

راية الدين ومفهوم المواطنة، وذلك قبل قرون طويلة من نشوء الدولة العثمانية وسيطرتها على الوطن العربي.

- ومنها أن الشعوب تتفاعل وتنشأ بينها علاقات تبادل اجتماعي واقتصادي وثقافي تشكل آليات تنحوا باتجاه التعاون والتكامل.

ولم يتحول الحراك السياسي تدريجيا نحو الاستقلال إلا بعد حملة الإعدامات التي شنها "جمال باشا" في دمشق وبيروت، وإعلان "الثورة العربية الكبرى"، تحت تأثير وهم قيام دولة عربية واحدة تضم "الحجاز" و "بلاد الشام" تحت حكم "الحسين بن علي" (شريف مكة)، لاسيما وأن اتفاقيات تقسيم بلاد الشام (سيايكس – بيكو ١٩١٦ و عد بلفور ١٩١٧) لم تكن معروفة لدى العامة على الأقل في ذلك الوقت.

شكلت الفترة من ١٩١٨/١٠/٣٠ إلى ١٩٤٦/٠٤/١٧ مرحلة انتقالية للعلاقات السياسية بين سوريا وتركيا تميزت بغياب السلطات السياسية الرسمية في كل من البلدين عن هذه العلاقات في معظم هذه الفترة، وانحصرت بين الدولة التركية من جهة وسلطة الاحتلال الفرنسي في سورية من جهة اخرى.

نظراً لأن العلاقات السياسية السورية – التركية في هذه الحقبة لم تكن بين دولتين تتمتعان بالسيادة الكاملة، وخاصة بالنسبة لسوريا التي كانت تحت الإشراف البريطاني في فترة الحكم الفيصلي وتحت الاحتلال في فترة ما يسمي بـ "الانتداب"، فقد تراوحت هذه العلاقات بين التعاون والركود، الذي لا يعتبر توترا، وبين التعاون الكامل بين حركة "مصطفى كمال" وسلطة الاحتلال الفرنسي في سوريا ثم بين الجمهورية التركية ونفس هذه السلطات (نيابة عن سوريا) وكانت هذه العلاقات جيدة جداً قضمت فيها تركيا أجزاء كبيرة من سوريا، ومهدت لعلاقات سياسية شديدة التوتر بعد الجلاء عن سوريا وإلى الآن.

في المرحلة الأولى الممتدة من قبيل انتهاء الحرب العالمية الاولى و لغاية ٣٠ / ١٠/ ١٩١٨ ساد نوع غريب وملتبس من العلاقات بين الطرفين ففي الوقت الذي كانت قوات الحسين بمساعدة متطوعين سوريين وغيرهم، بقيادة بريطانية، تقاتل بضراوة ضد الجيش التركي من الحجاز إلى دمشق وتساند ميمنة جيش "اللنبي" في جنوب بلاد الشام (فلسطين)، كان هنالك ضباط و جنود عرب سوريون وعربا يقاتلون ببسالة مع القوات التركية ضد الحلفاء و ينقذون بعض الجنود الأتراك من الأسر. كما يلاحظ التعليمات الصادرة من القيادة العسكرية التركية تقضي بعدم الاشتباك مع

قوات الحلفاء. ورغم ما قيل عن معارك ضارية اثناء انسحاب الاتراك ودخول الحلفاء لكنه لم تكن هنالك اي مؤشرات او إحصائيات على وجود ضحايا. ففي شمال حلب توجد منطقة تسمى بقبر الانكليزي اي قبر لشخص انكليزي الأمر الذي يدل على وجود اتفاقيات مبرمة بين الطرفين على عدم الاشتباك . كما نلاحظ كيف قدر كمال أتاتورك إنقاذ القوة التركية وتكريمه للضابط "القاوقجي" مما يدل على انه في ذلك الوقت لم تكن هناك فروق كبيرة بين الشعبين و اعتبار السوريين و الاتراك كأنهم نسيج واحد.

وعندما تم تكليف "إبراهيم هنانو" حكم إنطاكية و تطهير حارم و إنطاكية منع "هنانو" أصحابه من تمزيق العلم التركي و أمر بإنزاله باحترام مراعاة للتاريخ المشترك بين العرب و الأتراك.

اما في مرحلة الركود ٣٠/ ١٠/١٠١٨- ١٩٢٠/١٠/٢٧، فبعد توقيع الهدنة بين الحلفاء و الدولة العثمانية لم يكن لهذه الفترة اي احداث تذكر غير انها كانت مرحلة نهاية المواجهة العسكرية بين العرب و الاتراك لتنشغل كل من الدولتين بترتيب أمورهما الداخلية.

أما في مرحلة التعاون، وهي المرحلة الثالثة ، و مرحلة التعاون و التنسيق (١٩٢٠/١٠/٢٧- ١٩٢١/١٠/٢٠)، فقد اتسم هذا التعاون بأنه مرحلي وغير رسمي، بين حركات المقاومة للفرنسيين في سوريا و حركة مصطفى كمال في الاناضول وقد تجلى هذا التعاون على شكل مساعدات عسكرية تركية متواضعة و نوع من التنسيق بين الطرفين. و في هذه الفترة ارتفع شان اتاتورك كبطل مناهض للاستعمار، كما راهن العرب و الاتراك على قيادة اتاتورك لجبهة عربية تركية في مواجهة الغرب الاستعماري لكن الاتراك كانو يلعبون دورا مزدوجا فأثناء تنسيقهم مع الثوار السوريين كانت المباحثات جارية بين حكومة أنقرة و فرانكلان بويون حول عقد هدنة رغم توقف العمليات العسكرية بين حركة مصطفى كمال والحلفاء. وهذا يشير إلى أن اندفاع الحركة الوطنية التركية للتعاون مع المقاومة السورية كان الغرض منه الضغط على الفرنسيين من أجل الوصول إلى أفضل الشروط بالمساومة على مسألة وقف المساعدات للسوريين من جهة وكشف المقاومة امام سلطات الاحتلال الفرنسي نظرا للتعاون والمصالح المتبادلة بين الحلفاء وتركيا من جهة ثانية؛ كما أن قطع المساعدات عن السوريين وفتح الباب للجوء زعماء المقاومة السورية لتركيا ساهم في تسريع تفكيك المقاومة السورية في الشمال.

في ١٩٢٠/١٢/٢٣ وقعت كل من بريطانيا وفرنسا اتفاقية حول استخدام مياه دجلة والفرات بالنيابة عن سوريا وتركيا والعراق.

اما في المرحلة الرابعة التي سلب فيها "لواء اسكندرون، فقد اعتبرت تركيا أن ما تم تحقيقه يعد انتصاراً للسياسة التركية. أما في سوريا فقد ساد السخط في الشارع السوري، كما حدث انقسام في صفوف الكتلة الوطنية، واتُّهِمَتْ فرنسا بخيانة الشعب السوري، والحكومة السورية بالتقصير في معالجة قضية اللواء أمام عصبة الأمم. وقد تدهورت العلاقات بين تركيا وسوريا (كشعب) نتيجة لذلك. لقد أضافت قضية سلخ "لواء إسكندرون" عن سوريا عنصراً جديداً إلى عناصر التوتر في العلاقات السورية – التركية ما زال ينتج آثاره حتى الآن؛ كما بدأت العلاقات السورية – التركية بالتشكل على المستوى الرسمي بين البلدين رغم أن الحكومة السورية آنذاك كانت مقيدة بسلطات الانتداب؛ بالإضافة إلى أن سلخ "كيليكيا" عن سوريا جعل منابع دجلة والفرات جميعها ضمن الأراضي التركية مما أثار مشكلة اقتسام المياه بين تركيا وسوريا والعراق وأعطى تركيا قوة ضغط أكبر على جارتيها سوريا والعراق. وقد أدى نزوح الأرمن من تركيا إلى سوريا بأعداد كبيرة إلى إدخال عنصر جديد ومؤثر في النسيج السكاني السوري. لكن الشعب العربي في سوريا استمر بإعلان الاحتجاج على سلخ اللواء و رفضه للاحتلال التركي و التنديد بالممارسات الاجرامية بحق عرب اللواء، لكن ردود فعل الحكومة السورية تجاه قضية اللواء في تلك الفترة تميزت بالبرود وعدم الفعالية كون استقلالها مازال غير ناجز بعد و لم يكن لديها جيش وطني موحد و منظم يدافع عن حدودها.

شكل استقلال سوريا وخروج قوات الاحتلال الفرنسية والبريطانية عن الأرض السورية في ١٩٤٦/٠٤/١٧ بداية تشكل العلاقات الرسمية بين سوريا وتركيا.

كانت هذه المرحلة (١٩١٨ – ١٩٤٦) من أخطر مراحل العلاقات لغياب التوازن بكافة أشكاله بين سوريا وتركيا، وأسست لعلاقات مستقبلية عصية على الحل في غياب تعاون وتكامل إقليمي سياسي وعسكري واقتصادي وثقافي يؤمن توازن المصالح وتكاملها. بنهاية هذه لفترة تحولت العلاقات السياسية بين سوريا وتركيا إلى علاقات رسمية بين دولتين تتمتعان بالسيادة رغم أن سوريا فقدت امتدادها الطبيعي في بلاد الشام كنتيجة لاتفاقية "سيكس – بيكو" و "وعد بالفور".

المصادر والمراجع

(١) United States, Department of State, Foreign Relations of the United Sates (FRUS) ١٩٥٢-١٩٥٤, Vol. IX, Part ١:

P. ١٨١ attachment No. ١

(٢) مذكرات فوزي القاوقجي ،(١٨٩٠ – ١٩٧٧) – إعداد خيرية قاسمية، دار النمير، الطبعة الأولى ١٩٧٥ – طبعة ثانية معدلة مع وثائق ١٩٩٥،

ص: ٦٢ – ٧٢

(٣) الكيَّالي.نزار، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ – ١٩٥٠، دار طلاس، ط١ ١٩٩٧، ص: ٣٣.

(٤) زرقة، محمد علي: قضية لواء الإسكندرونة (وثائق وشروح) – الجزء الثاني، دار العروبة، بيروت ١٩٩٤ ، ص: ٤٧.

(٥) مذكرات إبراهيم الشغوري عن "إبراهيم هنانو"، "دمشق" ، مديرية الآثار والمتاحف ،مركز الوثائق التاريخية، القسم الخاص: ص ١ .

(٦) United States, Department of State, Foreign Relations of the United Sates (FRUS), ١٩٢٣: Volume II (١٩٢٣) ,

Unite States Government Printing Office, Washington ١٩٣٨: P. ٨٨٤

(٧) قاسمية، خيرية: الحكومة العربية في "دمشق" بين ١٩١٨ – ١٩٢٠، دار المعارف بمصر ١٩٧١، ص: ٦١ – ٦٤

(٨) مذكرات يوسف السعدون عن ثورة هنانو، "دمشق" ، مديرية الآثار والمتاحف ،مركز الوثائق التاريخية، القسم الخاص ، ص ١٨.

(٩) http://wwi.lib.byu.edu/index.php/Peace_Treaty_of_S%C٣٪A٨vres / http://www.hri.org/docs/sevres/part١.html

(١٠) مذكرات يوسف السعدون، مصدر سابق ، ص ١٨.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣١ .

(١٢) آل الجندي، أدهم، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، مطبعة الاتحاد ١٩٦٠، ص: ٤٧.

(١٣) كوثراني، وجيه: الدولة العثمانية في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا، دراسة النصوص، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ط ١

/ يونيو ١٩٩٦ ، ص: ٧.

(١٤) الزين، مصطفى: ذئب الأناضول، رياض الريس للنشر، لندن، حزيران / يونيو ١٩٩١ ، ص: ١٨١

(١٥) مذكرات يوسف السعدون ،مصدر سابق، ص ٤٩.

(١٦) Ataturk, Mustapha Kemal, A Speech by Ghazi Mustapha Kemal, President of the Turkish Republic ١٩٢٧,

K.F. Koehler Publisher, Breitkopf and Haertel, Leipzing ١٩٢٩Pp. ٢٩٠ – ٢٩١

(١٧) درويش، هدى: العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية – الجزء الثاني، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية – جامعة الزقازيق، دار

القلم بدمشق، ط١ ٢٠٠٢، ص: ١٨٢

(١٨) المعلم،وليد، سورية ١٩١٨ – ١٩٤٦، الطريق إلى الحرية، دار طلاس، ط١، ١٩٨٨ ، ص: ٤٥ – ٤٨

(١٩) زرقة، قضية لواء ....، الجزء الثاني، مصدر سابق ، ص: ١٠٢ .

(٢٠) Ataturk, A Speech P. ٦٠٧, op. cit

(٢١) ibid, Pp. ٥٧٧ – ٥٧٨

(٢٢) الزِّين، ذئب الأناضول، مرجع سابق، ص: ٢٠٩ – ٢١٠

(٢٣) درويش، هدى: العلاقات التركية اليهودية ، مرجع سابق، ص: ١٨٢

(٢٤) الكيَّالي.، دراسة في تاريخ سورية .....، مرجع سابق، ص: ٤٦

(٢٥) درويش، هدى: العلاقات التركية اليهودية ، مرجع سابق، ص: ١٣٣

(٢٦) زرقة، قضية لواء ....، الجزء الثاني، مصدر سابق ، ص: ١١٤ – ١٢٥.

(٢٧) مذكرات يوسف السعدون مصدر سابق، ص ١٧.

(٢٨) جريدة الدستور، العدد ٣٥٠، السنة الثانية تاريخ الثلاثاء ١٩٣٦/٠٤/٢١، ص: ١

(٢٩) الكيَّالي.، دراسة في تاريخ سورية .....، مرجع سابق، ص: ٧٨ – ٨٢

(٣٠) جريدة الدستور، العدد ٣٥٢، السنة الثانية تاريخ الجمعة ١٩٣٦/٠٤/٢٤، مصدر سابق، ص: ١

(٣١) نفس المصدر، العدد ٣٩٦، السنة الثانية تاريخ الجمعة ١٩٣٦/٠٧/٢٧، ص: ٢

(٣٢) الكيَّالي.، دراسة في تاريخ سورية .....، مرجع سابق، ص: ٧٨ – ٨٢

(٣٣) الجهماني. يوسف إبراهيم، تركية و سورية، دار حوران، الطبعة الأولى ١٩٩٩، ص: ٢٨

(٣٤) الكيَّالي.، دراسة في تاريخ سورية .....، مرجع سابق، ص: ٧٨ – ٨٣

(٣٥) زرقة، قضية لواء ....، الجزء الثاني، مصدر سابق ، ص: ١٤٧.

(٣٦) الكيَّالي.، دراسة في تاريخ سورية .....، مرجع سابق، ص:٧٨ – ٨٣

(٣٧) زرقة، قضية لواء ....، الجزء الثاني، مصدر سابق ، ص: ١٤٧.

(٣٨) الكيَّالي.، دراسة في تاريخ سورية .....، مرجع سابق، ص: ٨٤ – ٩٢

(٣٩) هلال، رضا: السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق، ط١، ١٩٩٩، ص: ٩٥

(٤٠) الكيَّالي.، دراسة في تاريخ سورية .....، مرجع سابق، ص: ٤٢- ٤٣.

(٤١) باباجان، سلمان، تاريخ تركية الحديث، أنقرة، ١٩٨٨، ص ٢٢٠.

(٤٢) الجهماني، تركيا و سورية، مرجع سابق، ص: ٣